وزارة الاقتصاد والتجارة

أبرز المؤشرات الاقتصادية اللبنانية

تشرين الثاني 2013

الإصدار الجديد لتقرير البنك الدولي بعنوان "ممارسة الأعمال 2014" (DOING BUSINESS 2014)

أصدر البنك الدولي مؤخرا تقرير "ممارسة الأعمال 2014" (DOING BUSINESS 2014) والمتعلق بالعام 2013، وهو التقرير الحادي عشر من نوعه في سلسلة من التقارير السنوية التي تهدف إلى مقارنة مؤشر "سهولة ممارسة الأعمال" في 189 بلدا.
يقيّم هذا المؤشر التشريعات والانظمة التي تؤثر بشكل مباشر على شركات القطاع الخاص، وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة، وهو يتكون من 10 مؤشرات فرعية هي: بدء النشاط التجاري، والتعامل مع تراخيص البناء، والحصول على الكهرباء، وتسجيل الملكية، والحصول على القروض، وحماية المستثمرين، ودفع الضرائب، وتنفيذ العقود وتسوية حالات التعثر (RESOLVING INSOLVENCY) (سابقا تصفية النشاط التجاري). وقد بنيت هذه المؤشرات على اساس عدد الاجراءات وكلفتها ومدة الحصول عليها.

من أجل توضيح وتقييم الاتجاه العام لكل مؤشر، تم تجميع وترتيب مؤشر "سهولة ممارسة الأعمال" والمؤشرات الفرعية في كل هذه التقارير عن لبنان وتلخيصها في الجداول أدناه.
ومن ثم تم تصنيف ترتيب لبنان بالنسبة لكل مؤشر إلى عدة مستويات وذلك بعد قسمته على العدد الكلي للبلدان في السنة قيد الدراسة لتسهيل المقارنة. وجاءت المستويات على الشكل التالي:

سهولة ممارسة الأعمال	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	ملخص النتائج	
									الأفضل	الأسوء
العدد الإجمالي للبلدان	175	178	181	183	183	183	185	189		
سهولة ممارسة الأعمال	86	85	99	108	113	104	115	111	(2008) 85/178	(2011) 113/183
نسبة المرتبة إلى العدد الإجمالي للبلدان	49%	48%	55%	59%	62%	57%	62%	59%	48%	62%
مرتبة لبنان و نسبة المرتبة إلى العدد الإجمالي للبلدان بالنسبة للمؤشرات القرعية										
دفع الضرائب	54	49	45	34	37	30	37	39	(2012) 30/183	(2007) 54/175
	31%	28%	25%	19%	20%	16%	20%	21%	16%	31%
الحصول على الكهرباء						47	47	51	(2013) 47/185	(2014) 51/189
						26%	25%	27%	25%	27%
تسوية حالات التعثر	111	117	121	124	122	125	131	93	(2014) 93/189	(2013) 131/185
	63%	66%	67%	68%	67%	68%	72%	50%	50%	72%
التجارة عبر الحدود	82	83	83	95	95	93	95	97	(2009) 83/181	(2011 ,2010) 95/183
	47%	47%	46%	52%	52%	51%	51%	51%	46%	52%
حماية المستثمرين	83	83	88	93	93	97	100	98	(2007) 83/175	(2013) 100/185
	47%	47%	49%	51%	51%	53%	54%	52%	47%	54%
الحصول على القروض	48	48	84	87	89	78	104	109	(2007) 48/175	(2014) 109/189
	27%	27%	46%	48%	49%	43%	56%	58%	27%	58%
تسجيل الملكية	95	92	102	111	111	105	108	112	(2008) 92/178	(2011 ,2010) 111/183
	54%	52%	56%	61%	61%	57%	58%	59%	52%	61%
بدء النشاط التجاري	116	132	98	108	103	109	114	120	(2009) 98/181	(2008) 132/178
	66%	74%	54%	59%	56%	60%	62%	63%	54%	74%
تنفيذ العقود	148	121	118	121	122	120	121	126	(2013) 121/185	(2007) 148/175
	85%	68%	65%	66%	67%	66%	65%	67%	65%	85%
التعامل مع تراخيص/تصاريح البناء	99	113	121	125	142	161	172	179	(2007) 99/175	(2014) 179/189
	57%	63%	67%	68%	78%	88%	93%	95%	57%	95%

المؤشر الرئيسي:

في عام 2014، شهد مؤشر "سهولة ممارسة الأعمال" في لبنان تحسناً في ترتيبه، حيث انتقل من ترتيب 115/185 في العام 2013 إلى ترتيب 111/189 في العام 2014 مسجلاً نسبة 59%.

- كان العام 2008 الأفضل أداء حيث احتل لبنان مرتبة 85 من ضمن 178 بلداً مسجلاً نسبة 48%.
- أما السنة الأسوأ أداء فكانت 2011 حيث احتل لبنان مرتبة 113 من ضمن 183 بلداً مسجلا نسبة 62%.

سهولة ممارسة الأعمال	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	ملخص النتائج	
									الأفضل	الأسوء
العدد الإجمالي للبلدان	175	178	181	183	183	183	185	189		
مرتبة لبنان	86	85	99	108	113	104	115	111	(2008) 85/178	(2011) 113/183
نسبة المرتبة إلى العدد الإجمالي للبلدان	49%	48%	55%	59%	62%	57%	62%	59%	48%	62%

وزارة الاقتصاد والتجارة

أبرز المؤشرات الاقتصادية اللبنانية

تشرين الثاني 2013

المؤشرات الفرعية الإيجابية:

يظهر تقرير العام 2014 أن المؤشرين الأفضل أداء كانا مؤشر "دفع الضرائب" ومؤشر "تسوية حالات التعثر" حيث سجلا نسبة 21٪ و 50٪ على التوالي وكان هذا المؤشر الاخير بحدود 72% في العام 2013.

فيما يتعلق بمؤشر "دفع الضرائب":
- كان عام 2014 الأفضل أداء حيث احتل لبنان مرتبة 39 من ضمن 189 بلداً مسجلاً نسبة 21%.
- أما العام الأسوأ أداء فكان العام 2007 حيث احتل لبنان مرتبة 54 من ضمن 175 بلداً مسجلاً نسبة 31%.

دفع الضرائب	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	ملخص النتائج	
									الأفضل	الأسوء
العدد الإجمالي للبلدان	175	178	181	183	183	183	185	189	(2012)30/183	(2007)54/175
مرتبة لبنان	54	49	45	34	37	30	37	39	16%	% 31
نسبة المرتبة إلى العدد الإجمالي للبلدان	31%	28%	25%	19%	20%	16%	20%	21%		

فيما يتعلق بمؤشر "تسوية حالات التعثر" والذي يشمل الوقت والتكلفة ونتائج إجراءات التعثر التي تنطوي على الهيئات المحلية:
- كان عام 2014 الأفضل أداء حيث احتل لبنان مرتبة 93 من ضمن 189 بلداً مسجلاً نسبة 50%.
- أما العام الأسوأ أداء فكان العام 2013 حيث احتل لبنان مرتبة 131 من ضمن 185 بلداً مسجلاً نسبة 72%.

تسوية حالات التعثر	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	ملخص النتائج	
									الأفضل	الأسوء
العدد الإجمالي للبلدان	175	178	181	183	183	183	185	189	(2014)39/189	(2003)131/185
مرتبة لبنان	111	117	121	1244	125	131	93		50%	72%
نسبة المرتبة إلى العدد الإجمالي للبلدان	63%	66%	67%	68%	67%	68%	72%	50%		

المؤشرات الفرعية المتدنية:

من ناحية أخرى، شهدت بعض المؤشرات تراجعا في اتجاهاتها حيث يصنف لبنان في الدرجات الأكثر تدنياً وأهمها مؤشر " التعامل مع تصاريح /تراخيص البناء" الذي سجل نسبة 95% ومؤشر "تنفيذ العقود" الذي سجل نسبة 67%:

فيما يتعلق بمؤشر التعامل مع تصاريح /تراخيص البناء، والذي يشمل عدد الإجراءات والوقت والتكلفة اللازمة لبناء مستودع:
- كان العام 2007 الأفضل أداء حيث احتل لبنان مرتبة 99 من ضمن 175 بلداً مسجلاً نسبة57%.
- أما العام الأسوأ أداء فكان العام 2014 حيث احتل لبنان مرتبة 131 من ضمن 185 بلداً مسجلاً نسبة 72%.

التعامل مع تراخيص/تصاريح البناء	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	ملخص النتائج	
									الأفضل	الأسوء
العدد الإجمالي للبلدان	175	178	181	183	183	183	185	189	(2007)99/175	(2014)179/189
مرتبة لبنان	99	113	121	125	142	161	172	179	57%	% 95
نسبة المرتبة إلى العدد الإجمالي للبلدان	57%	63%	67%	68%	78%	88%	93%	95%		

فيما يتعلق بمؤشر "تنفيذ العقود" والذي يقيم كفاءة النظام القضائي من خلال اتباع تطور إحدى النزاعات التجارية المتعلقة بنوعية السلع وتتبع الوقت والتكلفة وعدد الإجراءات المعنية من لحظة رفع المدعي الدعوى حتى يتم دفع الأتعاب:
- كانت السنة الأفضل أداء 2013 حيث احتل لبنان مرتبة 121 من ضمن 185 بلدا مسجلا نسبة 65%.
- أما العام الأسوأ أداء فكان عام 2007 حيث احتل لبنان مرتبة 148 من ضمن 175 بلداً مسجلاً نسبة 85%.

تنفيذ العقود	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	ملخص النتائج	
									الأفضل	الأسوء
العدد الإجمالي للبلدان	175	178	181	183	183	183	185	189	(2013) 121/185	(2007)148/75
مرتبة لبنان	148	121	118	121	122	120	121	126	65%	85%
نسبة المرتبة إلى العدد الإجمالي للبلدان	85%	68%	65%	66%	67%	66%	65%	67%		

ككل المقاربات المستخدمة، فإن نتائج هذه المؤشرات هي دائما عرضة للنقاش. ومع ذلك، ليس هناك شك في أن الاتجاهات العامة لهذه المؤشرات هي بمثابة أداة جيدة لقياس وضع لبنان مع البلدان الأخرى. وعلى الرغم من الاختلافات الموجودة ، فإن النظرة العامة لبيئة الأعمال في لبنان لا تزال سلبية. ومع ذلك، من المهم أن نأخذ في الاعتبار أن بعض هذه الاتجاهات قد لا تعكس دائما الوضع الحقيقي بدقة.

وزارة الاقتصاد والتجارة

أبرز المؤشرات الاقتصادية اللبنانية

تشرين الثاني 2013

أهم التطورات الاقتصادية الشهرية :

- **نمو الناتج المحلي الإجمالي والتوقعات الاقتصادية:**

- أظهر **مؤشر الاداء الاقتصادي** العام الصادر عن المصرف المركزي تحسناً بسيطاً في نتائجه حيث انخفض بنسبة 5,8% في الأشهر التسعة الأولى من العام 2013 مقارنة بانخفاضه بنسبة 8,3% في الفترة نفسها من العام 2012.

- على الرغم من النتائج الايجابية التي حققها المؤشر الاقتصادي العام، إلا أن بعض المؤسسات الدولية قامت بتخفيض توقعات النمو للعام 2013"

- قام معهد التمويل الدولي (IIF) بتخفيض توقعاته للنمو إلى 0,7% للعام 2013 وذلك نتيجة للتوترات السياسية الداخلية وتدهور الوضع الأمني مما يؤثر سلبا على النتائج الاقتصادية وخاصة السياحة والاستثمار.

- وللأسباب نفسها، أخفضت وحدة الاستقصاءات الاقتصادية (EIU) توقعاتها للنمو إلى 1,3% للعام 2013 بعد أن كانت هذه التوقعات 1,6%

- **السياحة :**

- للسنة الثالثة على التوالي، شهد **عدد السياح** انخفاضا ليصل إلى 1,080,374 في الأشهر العشرة الأولى من العام 2013 مقابل1,178,959 في الفترة نفسها من العام 2012 و1,851,922 في العام 2010. ويأتي ذلك نتيجة للوضع المحلي والإقليمي الذي أدى إلى تراجع كبير في عدد السواح العرب.

- انخفض **عدد السياح العرب** بنسبة 55،8% في الاشهر العشرة الأولى من العام 2013 مقارنة بالفترة نفسها من العام 2010 حيث باتوا يمثلون نسبة 31,3% من إجمالي السياح مقارنة بـ 41.3% في الفترة عينها من العام 2010. ونتيجة لتراجع عدد السواح العرب احتل الاوروبين المرتبة الاولى لفئة السواح بنسبة 34.4 % من اجمالب السواح للاشهر العشرة الاولى من العام 2013.

- **القطاع التجاري:**

- شهدت احصاءات مرفأ بيروت نمواً ملحوظاً **لحركة الحاويات الوافدة إلى الأسواق المحلية** حيث ارتفع مجموعها بنسبة 20,2 % ليبلغ 638,271 في الأشهر العشرة الأولى من العام 2013 مقارنة بالفترة نفسها من العام 2012 . إن هذا الارتفاع يعكس نمو الاستهلاك المحلي ويعود ذلك لسببين: 1) ارتفاع الطلب من قبل النازحين السوريين و 2) ارتفاع حركة مرور البضائع إلى سوريا من لبنان.

- أما **قيمة الواردات**، فشهدت انخفاضا بنسبة 0.8% في الأشهر العشرة الأولى من العام 2013 مقارنة بالفترة نفسها من العام 2012 لتبلغ 17,661 مليون دولار وذلك نتيجة تراجع اسعار المشتقات النفطية. واذا استثنينا المشتقات النفطية من مجموع الواردات، نلحظ ارتفاعاً بنسبة 6,2% بقيمة الواردات وبنسبة 17,6% بحجمها.

- أظهرت قيمة **العجز التجاري** خلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2013 ارتفاعا بنسبة 0.3%. وإذا استثنينا المنتجات النفطية، نلاحظ زيادة في العجز التجاري بنسبة 10.8% في الأشهر العشرة الأولى من عام 2013 مقارنة بالفترة نفسها من العام 2012.

- **أداء المالية العامة:**

- بلغ **مجموع العجز المالي** للأشهر التسعة الأولى من العام الحالي 3,290 مليون دولار أمريكي، أي ارتفاعا نسبته 59,8% مقارنة بالفترة نفسها من العام 2012. يأتي هذا التضخم نتيجة انخفاض إجمالي الإيرادات من جهة وارتفاع إجمالي النفقات من جهة أخرى .

- لقد بلغت **إجمالي الايرادات** 7,026 مليون دولار أمريكي أي تراجع بنسبة 2,2% عن الفترة نفسها من العام 2012 نتيجة انخفاض الإيرادات الضريبية بنسبة 1,5% وذلك بسبب تراجع الايرادات من الضريبة على القيمة المضافة بنسبة 0,1% والايرادات الجمركية بنسبة 3,5% والايرادات من ضريبة الأملاك بنسبة 5,2%.ويضاف إلى تراجع الايرادات الضريبية انخفاضا في تحويلات الاتصالات بنسبة 15,2%.

- بلغت **إجمالي النفقات** 10,316 مليون دولار أمريكي في الأشهر التسعة الأولى من العام 2013 مقابل 9,246 مليون دولار في الفترة نفسها من العام 2012 أي زيادة بنسبة 11,6%. وهذا التضخم نتج عن ارتفاع النفقات العامة بنسبة 13,5% ومن ضمنها ارتفاع خدمة الدين بنسبة 1,5% بالإضافة إلى تسريع التحويلات المالية التي قامت بها وزارة المال للبلديات ودفع متأخرات بعض الموردين . أما التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان فانخفضت بنسبة 3,1% مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

- **تباطؤ في المؤشرات المصرفية:**

واصلت **ودائع القطاع الخاص** ارتفاعها في الأشهر التسعة الأولى من العام 2013 وتخطت سقف الـ131 مليار دولار أي بنسبة نمو 5,1%. وتمثل ودائع القطاع الخاص حوالي 83٪ من إجمالي موجودات المصارف التجارية.

أما الأصول الأجنبية لدى مصرف لبنان فانخفضت بنسبة 2.1% في الأشهر التسعة الأولى من عام 2013 مقارنة بارتفاعها بنسبة 2.6% في الفترة نفسها من العام الماضي. ويعود الانخفاض بشكل رئيسي إلى استمرار تراجع قيمة احتياطي الذهب، حيث انخفضت بنسبة 19.5% في الأشهر التسعة الأولى من عام 2013 مقارنة بارتفاعها بنسبة 14% في الفترة نفسها من عام 2012.

للمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بوحدة البحوث الاقتصادية على الرقم 01-982294
الآنسة ريان دندش (1615) - RDANDACHE@ECONOMY.GOV.LB
الآنسة كارولين بيطار (1609) - CBITAR@ECONOMY.GOV.LB